الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4878 | الجمعة | 9 ذي القعدة 1445 هـ | 17 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

بسبب قوتها الاقتصادية وامتلاكها ثروة مالية كبيرة

«موديز» تثبت تصنيفها الائتماني السيادي للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة

الاقتصاد المحلي معرض لتقلبات أسواق النفط العالمية ومخاطر سياسات تحول الطاقة على المدى الطويل

●●●●

توقعات ببقاء الأصول المالية عند مستويات مرتفعة خلال السنوات المقبلة

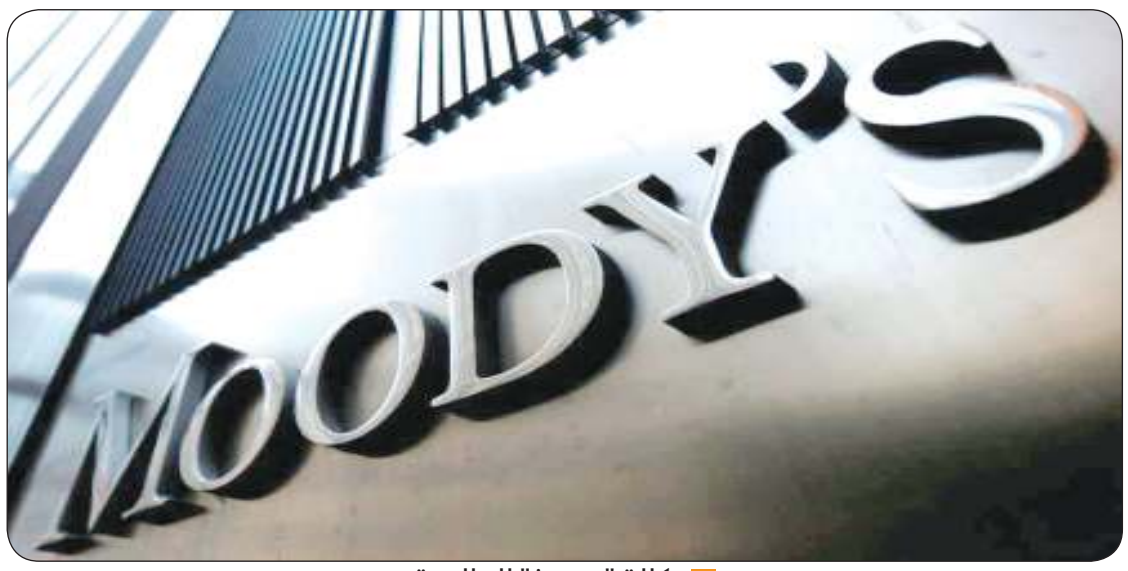
وكالة "موديز" العالمية

بقاء مستويات الدين العام منخفضة عند أقل من 3 في المئة من الناتج المحلي خلال السنة المالية الحالية

●●●●

مخزون البلاد الضخم من الأصول الأجنبية يقلل بشكل كبير من مخاطر الضعف الخارجي

تأخير الإصلاحات المالية والاقتصادية قد يتسبب في خفض التصنيف الائتماني

أكدت وكالة "موديز" العالمية أمس الخميس تصنيفها الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه 1) مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة بسبب قوتها الاقتصادية وامتلاكها ثروة مالية كبيرة ومستوى منخفضا جدا للدين الحكومي.

وقالت "موديز" في بيان صحافي على موقعها الالكتروني إن التصنيف الائتماني لدولة الكويت يعكس استمرار قوة الموازنة العامة والموازين الخارجية القوية التي تتمتع بها الدولة والمالية العامة لتقلبات أسواق النفط العالمية فضلا عن مخاطر سياسات الحد من الكربون وتحول الطاقة على المدى الطويل وهو الأمر الذي يعكس استمرار القيود المؤسساتية وكذلك تعكس النظرة المستقبلية المستقرة لتوازن المخاطر.

وعلى صعيد تطورات الموازنة العامة توقعت الوكالة استمرار قوة أداء الموازنة العامة والاحتياطيات المالية في المستقبل المنظور ما يعزز من قوة التصنيف الائتماني السيادي للدولة مشيرة الى أن الاقتصاد معرض لتقلبات أسواق النفط العالمية ومخاطر سياسات تحول الطاقة على المدى الطويل.

كما توقعت بقاء الأصول المالية عند مستويات مرتفعة خلال السنوات المقبلة إذ يتجاوز حجم أصول صندوق الأجيال القادمة ما نسبته 400 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023 وهي من بين أعلى المعدلات للدول التي يتم تصنيفها من قبل الوكالة.

وأشارت الى أن حجم الأصول في الأجيال القادمة سيستمر في النمو في ظل ارتفاع أسعار الأصول العالمية وعدم وجود آلية تمكن السلطات الكويتية من تحويل تلك الأصول إلى الموازنة العامة للدولة أو صندوق الاحتياطي العام.

وأكدت بقاء مستويات الدين العام منخفضة عند أقل من نحو 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2024/2023 وهو من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم مرجعة ذلك بشكل جزئي إلى انتهاء صلاحية قانون الدين العام في عام 2017.

وأوضحت أنه في حال تمرير قانون جديد للدين العام يسمح للحكومة بالاقتراض فإن ذلك يعني ارتفاع أعباء الدين متوقعة أن تسجل الموازنة العامة للدولة عجزا بنحو (4 – 7 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية (2027–2024).

أما على صعيد نظام سعر الصرف والسياسة النقدية قالت الوكالة إن مخزون الكويت الضخم من الأصول الأجنبية يقلل بشكل كبير من مخاطر الضعف الخارجي من خلال دعم مصداقية سياسة ربط سعر صرف الدينار بنظام السلة ومواجهة المضاربة على الدينار الكويتي حتى خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

وأشارت إلى أن ترتيبات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي التي تعتمد على نظام سعر صرف الدينار المرتبط بسلة من العملات توفر ركيزة فعالة في الحفاظ على استقرار الأسعار والحد من تقلبات التضخم.

وفيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي للكويت اعتبرت أن الكويت تعد واحدة من الدول الأكثر اعتمادا على قطاع النفط والغاز إذ يشكل القطاع النفطي أكثر من 90 في المئة من صادرات الدولة وإيراداتها العامة مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية ومخاطر سياسات الحد من الكربون وتحول الطاقة على المدى الطويل.

وعن مبررات النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الائتماني لفتت الى أنها قد ترفع التصنيف مستقبلا في حال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة لتقليل اعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية مما سيؤدي إلى زيادة مرونة التصنيف الائتماني في مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار النفط ومخاطر الانتقال بعيدا عن النفط على المدى الطويل.

وتابعت بأنه في حال زيادة وتيرة تنفيذ المشاريع يمكن أن يشجع التنويع الاقتصادي لاسيما في الصناعات التي أظهرت فيها الدولة بعض الإمكانات مثل النقل والخدمات اللوجستية والبتروكيماويات ومراكز البيانات وبعض مصادر الطاقة المتجددة.

وأفادت (موديز) في تقريرها بأن تأخير الإصلاحات المالية والاقتصادية من الأمور التي قد تخفض التصنيف الائتماني إضافة إلى مخاطر ضعف الطلب العالمي أو مخاطر التحول العالمي بشكل سريع بعيدا عن النفط وما يتبعه من انخفاض في الطلب على النفط وأسعاره.

لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية والنمسا

«ضمان الاستثمار» توقع مذكرة تفاهم مع «OeKB»

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية النمساوية لضمان الصادرات OeKB لتعزيز خدمات تأمين التجارة والاستثمار بين الدول العربية والنمسا وبما يعزز التعاون بين الجانبين في مجالات التبادل التجاري والاستثمار خلال الفترة المقبلة.

ووقع الاتفاقية في العاصمة النرويجية أوسلو، على هامش اجتماعات "اتحاد برن" الدكتور حسن حمدان، مدير عمليات "ضمان"، نيابة عن مديرها العام عبد الله أحمد الصبيح، ونيابة عن OeKB كل من ماركوس هوسكوفيتش، المدير العام للهيئة النمساوية وجيرهارد كينزيلبيرجر، المدير الأول للهيئة.

وبهذه المناسبة رحب عبد الله أحمد الصبيح بتوقيع مذكرة التفاهم مع الهيئة النمساوية المتخصصة في الخدمات المالية والمعلوماتية وتمويل الصادرات بحجم عمليات يبلغ نحو 29 مليار يورو، بالإضافة إلى قروض تصدير بنحو 22 مليار يورو مؤكدا على أهميتها في تعزيز التعاون العربي النمساوي وخصوصا مع وجود فرص كبيرة لتنمية العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الطرفين بفضل اختلاف الهياكل الإنتاجية والتجارية.

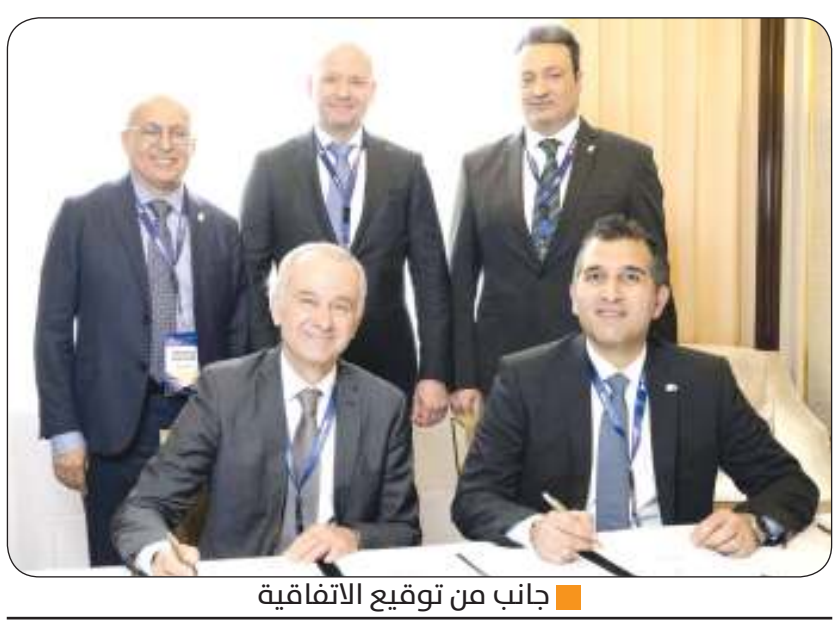
جانب من توقيع الاتفاقية

وبموجب مذكرة التفاهم ستتعاون "ضمان" التي تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية مع الشركة النمساوية الدولية لتقديم خدمات تأمين التجارة والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية بهدف زيادة حجم الاستثمارات والمبادلات التجارية بين السوق العربية والسوق النمساوية.وشدد الصبيح على حرص المؤسسة الحاصلة على تصنيف ائتماني بدرجة A+ من قبل ستاندرد أند بورز العالمية على زيادة استفادة الدول العربية الأعضاء من عملياتها التأمينية وأنشطتها من خلال تعزيز علاقتها مع المؤسسات التمويلية والتأمينية في الأسواق الرئيسية المهمة للدول العربية.

يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تأسست عام 1974 ومقرها دولة الكويت، كمؤسسة متعددة الأطراف تضم في عضويتها جميع الدول العربية وأربع مؤسسات مالية عربية مشتركة، وتقدم خدمات تأمينية متخصصة ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية بهدف تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ودعم الصادرات والواردات العربية.

في المقابل تأسست مجموعة OeKB منذ عام 1946 وتعمل على تعزيز اقتصاد النمسا من خلال تقديم العديد من الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتركز على خمس مجالات رئيسية هي: خدمات التصدير، وخدمات سوق رأس المال، وخدمات سوق الطاقة، وتمويل التنمية، والخدمات السياحية.

19.6 مليون دينار ربح استثمار «الخليج للتأمين» خلال الربع الأول

أعلنت شركة مجموعة الخليج للتأمين ارتفاع ربح الاستثمار في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 63% سنوياً عند 19.6 مليون دينار (63.7 مليون دولار)، مقابل 12 مليون دينار (39.1 مليون دولار) بنفس الفترة من العام السابق.

وأوضحت المجموعة، أن إجمالي أصولها ارتفع في الربع الأول عند 1.19 مليار دينار، مقابل 1.18 مليار دينار بالربع ذاته عام 2023.

يأتي ذلك مع زيادة قيمة إيرادات التأمين في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 212.7 مليون دينار، بالمقارنة مع 189.2 مليون دينار عن الربع الأول من العام المنصرم.

وبلغت حقوق المساهمين 236.2 مليون دينار كما في 31 مارس 2024، في حين بلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية الربع الأول من العام الحالي 832 فلساً.

وكانت المجموعة قد أعلنت، انخفاض أرباح خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 4.4% إلى 10.95 مليون دينار، مقابل 11.46 مليون دينار في الربع الأول من عام 2023.

وذكرت أنه تم إعادة إدراج بيانات الربع الأول المقارن عن عام 2023 وذلك نتيجة تجميع بيانات الشركة التابعة (شركة الخليج للتأمين السعودية)، لأنها لم تكن مجمعة لعدم توافر البيانات المالية المتعلقة بها للفترة المنتهية آنذاك.

مؤشرات البورصة تختتم جلسات الأسبوع على تباين

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة بالنقطة 7827.58، رابحاً 110.81 نقطة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، وسط تراجع لـ8 قطاعات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 12ر28 نقطة ليبلغ مستوى 7163ر23 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر17 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 1ر08 نقطة ليبلغ مستوى 5962ر11 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر02 في المئة من خلال تداول 189ر6 مليون سهم عبر 8677 صفقة نقدية بقيمة 19ر3 مليون دينار (نحو 58ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 15ر85 نقطة ليبلغ مستوى 7827ر58 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر20 في المئة من خلال تداول 87ر8 مليون سهم عبر 7764 صفقة بقيمة 29ر2 مليون دينار (نحو 89 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 12ر54 نقطة ليبلغ مستوى 5800ر80 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر22 في المئة من خلال تداول 115ر7 مليون سهم عبر 4878 صفقة نقدية بقيمة 12ر2 مليون دينار (نحو 37ر2 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات، في تلك الأثناء، بقيمة 48.62 مليون دينار، وزعت على 277.54 مليون سهم، بتنفيذ 16.44 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات على رأسها الطاقة بـ0.92 %، بينما تراجعت 8 قطاعات أخرى في مقدمتها التكنولوجيا بـ5.45 %.

ومن بين 59 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "إنوفست" القائمة الخضراء بـ28.08 %، وجاء "امتيازات" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 58 سهماً بنحو 14.11 %، واستقر سعر 10 أسهم.وجاء سهم "إنوفست" على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 32.43 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 5.75 مليون دينار.

الأداء الأسبوعي

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة للأسبوع الثالث على التوالي، مع حدوث تطورات على الساحة السياسية في البلاد تمثلت في حل مجلس الأمة وتعطيل مواد الدستور فضلاً عن تشكيل الحكومة، وانتهاء فترة إفصاحات القوائم المالية الفصلية للشركات.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.44 % ليُغلق تعاملات الأسبوع عن مستواه بختام الأسبوع السابق بـ9 مايو 2024.

وسجل مؤشر السوق العام نمواً نسبته 1.16 % أو 82.18 نقطة ليصل في نهاية الأسبوع عند النقطة 7163.23.

وعلى الجانب الآخر، فقد تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.18 % ليصل إلى النقطة 5962.11، فاقداً 10.99 نقطة عن مستوى الأسبوع المنصرم.

وأنهى مؤشر السوق الرئيسي 50 التعاملات بالنقطة 5800.80، بانخفاض هامشي 0.01 % أو 0.52 نقطة عن الأسبوع السابق.

وسجلت الأسهم المدرجة ببورصة الكويت قيمة سوقية في ختام تعاملات أمس بـ42.141 مليار دينار، بنمو 1.18 % يُقدر بـ490 مليون دينار قياساً بمستواها عند إغلاق تعاملات الأسبوع السابق البالغ 41.651 مليار دينار.

وتحسنت التداولات، إذ ارتفعت السيولة 36.22 % عند 345.19 مليون دينار، وزاد عدد الصفقات 4.04 % إلى 80.51 ألف صفقة، كما ارتفعت أحجام التداول خلال الأسبوع 18.23 % عند 1.45 مليار سهم.التباين طال القطاعات، إذ ارتفعت 7 قطاعات على رأسها البنوك بـ1.67 %، بينما تراجعت 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ7.25 %، واستقر المنافع وحيداً.وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر سهم "إنوفست" القائمة الخضراء بـ36.76 %، بينما جاء "الإعادة" على رأس التراجعات بـ17.36 %.

وتصدر سهم "بيتك" المرتفع 1.22 % نشاط الكميات بـ98.22 مليون سهم، والسيولة بقيمة 73.18 مليون دينار، بعدد 6.99 ألف صفقة.

وقال رائد دياب، نائب رئيس أول–إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست، إن البورصة تمكنت من المحافظة على مكاسبها، وأغلقت الأسبوع على ارتفاع، إذ نما المؤشر العام للسوق 1.2 % على أساس أسبوعي و1.6 % و5.1 % على أساس شهري وسنوي، على التوالي.

وأضاف أن قرار أمير دولة الكويت بحل مجلس الأمة ووقف بعض مواد الدستور لمدة لا تزيد عن 4 سنوات الداعم الأكبر للصعود، إذ زاد من التفاؤل بأن عجلة الاقتصاد ستتحرك مرة أخرى وسيكون هناك تركيز على الخطط التنموية، والإسراع بترسية المشاريع الحيوية التي طال انتظارها.